الإنتربول

موجز

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة

مقدمة

إن الجريمة المنظمة في حالة تحوُّل. فالهيكليات التقليدية التي يتزعّمها أفراد نافذون يستأثرون بمجالات إجرامية محددة تختفي تدريجيا لتحل محلها شبكات إجرامية مرنة وفضفاضة تغيّر عملياتها وأساليب عملها وفقا للفرص المتاحة ومستوى الحوافز والأرباح والطلب.

وجاءت سهولة التجارة الدولية والانتقال من بلد إلى آخر والوصول الفوري إلى المعلومات وتطور التكنولوجيا والاتصالات المشفّرة الواسعة النطاق لتوفِّر أرضا خصبة لتنامي الجريمة عبر الوطنية.

والأضرار الناجمة عن الجريمة عبر الوطنية في هذا العصر شديدة الوطأة – فهي تهدد سلامة الإنسان وأمن الدول والاقتصاد العالمي، ويصاحب ذلك تقويض لسيادة القانون ولثقة المواطنين في قدرة أجهزة إنفاذ القانون على حمايتهم.

النطاق

إن الإنتربول، بوصفه أكبر منظمة شرطية في العالم، وضع استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة والناشئة لمساعدة بلدانه الأعضاء الـ 190 على مواجهة التغيّرات التي يشهدها هذا النوع من الجرائم في يومنا هذا.

ويُتوخَّى من هذه الاستراتيجية الخمسية (2016-2020) بلوغ هدفين شاملين هما: تمكين البلدان الأعضاء من استهداف الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وشل حركتها، وتبيان التهديدات الإجرامية الناشئة وتحليلها ومواجهتها. وللتصدي لهذا التحدي ذي الشقين، أُدرجت في الاستراتيجية أربعة مسارات عمل مترابطة.

"استهداف الشبكات الإجرامية الدولية وشل حركتها - تبيان التهديدات الإجرامية الناشئة وتحليلها ومواجهتها".

مسارات العمل

سيساعد الإنتربول البلدان الأعضاء على مكافحة الجريمة المنظمة والناشئة عبر أربعة مسارات عمل هي:

1. **الكشف عن الشبكات الإجرامية**
الكشف عن أبرز الأفراد الضالعين في الجرائم عبر الوطنية الخطيرة وعن الشبكات الإجرامية التي يرتبطون بها وعن أنشطتها الرئيسية.

2. **الكشف عن الاتجار بالسلع غير المشروعة وعن الأسواق غير المشروعة**
مكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في كل أشكال الاتجار بالسلع غير المشروعة وتبيان اتجاهاته الجديدة والكشف عن الأسواق غير المشروعة.

3. **الجرائم التي تمكّن من ارتكاب جرائم أخرى وتَلاقي الجرائم**
كشف الصلات القائمة بين أنواع من الجرائم تبدو في الظاهر غير مترابطة وكيفية استخدام جريمة ما لدعم ارتكاب جريمة أخرى، ومساعدة الشرطة في الحيلولة دون أن تؤدي الجرائم إلى ارتكاب جرائم أخطر منها.

4. **حركة الأموال والأصول المالية غير المشروعة**
تعطيل حركة الأموال التي تكسبها الشبكات الإجرامية المنظمة وذلك عبر تعقّب مصدرها والحيلولة دون حركة الأصول المالية التي تدرها الجريمة وتجميدها ومصادرتها.

القدرات والتنفيذ

تحدد الاستراتيجية لكل من هذه المسارات أهدافا تقوم على قدرات الإنتربول الشرطية العالمية ودوره الداعم لأجهزة إنفاذ القانون في المجالات التالية: إدارة بيانات الشرطة، وتحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية، والتدريب وبناء القدرات، وأمن الحدود، والمساعدة في مجال الأدلة الجنائية، ومؤازرة التحقيقات، والوقاية والتوعية، والابتكار.

ويشكل دعم جميع البلدان الأعضاء لمكافحة أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على تعددها، عملية واسعة وشائكة. لذلك، تركز هذه الاستراتيجية على أخطر التهديدات الإجرامية وعلى أشكال الجريمة الناشئة. وستستند إلى ما لدى الإنتربول من تجارب في مجال قيادة وتنسيق عمليات

بارزة عبر وطنية لمكافحة أنواع متعددة من الجرائم وتحقيق نتائج ذات شأن من حيث عدد المعتقلين والسلع غير المشروعة المصادَرة.

وستتلقى هذه العمليات الدعم من مكاتب الإنتربول الإقليمية، وسيتم السعي في سياقها لتحديد الصلات المحتمل وجودها بين مختلف أنواع الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات والبشر والأحياء البرية وحتى الإرهاب. وستنظَّم قبل هذه العمليات حلقات تدريبية مصممة خصيصا لأفراد الشرطة العاملين في الميدان، وستوفَّر المؤازرة لإجراء التحقيقات اللاحقة.

وسيتم في سياق مؤازرة التحقيقات التركيز على إعداد ملفات الملاحقات وعلى إجراء تحقيقات مالية موازية في حركة الأموال والأصول المالية غير المشروعة بهدف شل حركة الشبكات الإجرامية ومكافحة الأساليب التي تلجأ إليها في أنشطتها.

نموذج عمل الإنتربول

تتزايد جرائم اليوم تعقيدا وتشعبا. وهي مترابطة وتتخذ طابعا شموليا، وتُرتكب في العالمين الفعلي والافتراضي. وتشتد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون شرطي متعدد الأطراف للتغلب على الصعوبات الأمنية التي تعيشها مجتمعاتنا.

والإنتربول، ببلدانه الأعضاء الـ 190، في موقع فريد يتيح له العمل مع أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع لتعزيز قدرتها على منع الجريمة وكشف هوية المجرمين واعتقالهم. والشراكات القائمة مع منظمات إقليمية ودولية أخرى تمتّن النهج الموحد المتبع لمواجهة التحديات المشتركة.

وتتمحور أنشطة الإنتربول حول ثلاثة برامج عالمية للتصدي للجريمة، هي مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، ومكافحة الجريمة السيبرية؛ ويقوم كل منها على استراتيجية للفترة 2016 - 2020. وستتغيّر هذه الاستراتيجيات والأنشطة المشمولة لتعكس تغيّر البيئة المحيطة.

وتدعم هذه البرامجَ جميعا مجموعةٌ من الأدوات الشرطية التي تضعها المنظمة بتصرف البلدان الأعضاء. وهذه الأدوات هي إدارة البيانات الشرطية، والتحليل الجنائي، ودعم الأدلة الجنائية، ومؤازرة التحقيق بشأن الفارّين، ومركز العمليات والتنسيق، وبناء القدرات والتدريب، والابتكار، والمشاريع الخاصة.